

المطلب الثاني : القانون العربي النموذجي الاسترشادي لمكافحة الجريمة المعلوماتية لسنة 2004 أول : حتمية توحيد الجهود العربية في نص اتفاقية لمكافحة الجريمة المعلوماتية بعد اتساع رقعة الجريمة المعلوماتية ، وفرض سيطرتها على الصعيد العالمي ، تجسيد محاصرة مجلس أوروبا لهذا التوغل بموجب اتفاقية بودابست وجدت الدول العربية نفسها مجبرة على توقيع اتفاقية إقليمية تحارب كل أشكال هذه الجريمة ، ما اصطلاح على تسميتها بالقانون العربي النموذجي الاسترشادي بخصوص مكافحة الجريمة المعلوماتية نتيجة عمل مشترك بين وزراء الداخلية العرب ومجلس وزراء العرب في نطاق ألمانة العامة لجامعة الدول العربية بعد أن قدم كال المجلسين مشروععا